دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030
المصدر:	مجلة العلوم التربوية
الناشر:	جامعة الملك سعود - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	الزهراني، معجب بن عثمان
المجلد/العدد:	مج30, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	427 - 451
رقم MD:	926842
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التعليم الجامعي، البحث العلمي، المخرجات التعليمية، سوق العمل، رؤية 2030، برنامج التربية الفنية، جامعة الملك
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/926842

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة العلوم التربوية، المجلد 30، العدد (3)، (حوكمة التعليم وفق رؤية المملكة 2030)، ص ص 427 - 451، 2018م/ 1439 هـ (ردمد:7677-1658)

ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030

معجب بن عثمان الزهراني[1]

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 01/ 06/ 1439هـ؛ وقبل للنشر في 24/ 08/ 1439هـ)

المستخلص: تهدف هذه الدراسة لمعرفة ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود للاحتياجات المتخصصة في سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030، كما تهدف لمعرفة أهم المعوقات التي قد تحول دون ملاءمة تلك المخرجات مع سوق العمل السعودي، وكذلك إيجاد الحلول لتلك المعوقات. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تطبيق الاستبانة والمقابلة على عينة مكونة من 124 مشاركاً. وقد أظهرت النتائج عدم ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية لسوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 بشكل عام إلا في جوانب التعليم، والبحث العلمي، والمتاحف. أهم الحلول التي خرجت بها هذه الدراسة تركزت في إنشاء كلية تصميم متخصصة، وإنشاء مسارات فرعية داخل القسم، وكذلك التنسيق بين الجامعة وبين الجهات الرسمية والقطاع الخاص لبناء الخطط والبرامج المستقبلية وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، البحث العلمي، القطاع الخاص، كلية التصميم.

Appropriateness of the King Saud University Art Education Program's outputs for the needs of the Saudi labor market in accordance with Vision 2030

Mojib Alzahrani[1]

King Saud University

(Received 17/02/2018; accepted 10/05/2018)

Abstract: This study investigated the appropriateness of the King Saud University Art Education Program's outputs for the Saudi labor market in accordance with Vision 2030. It also aimed to identify the main obstacles that might prevent these outputs from becoming more suitable and find solutions to overcome these obstacles. To achieve the objectives of the study, a descriptive approach was used with a sample of 124 participants through the questionnaire and anterviews. The results showed that the outputs of the Art Education Program are not suitable for the Saudi labor market according to Vision 2030 in general, except for the aspects of education, scientific research, and museums. The main solutions this study focused on were the establishment of a design college and sub-tracks within departments and the coordination of the university, official authorities, and private sector to build plans and programs for the future requirements of the Saudi labor market.

Keywrds: University education, scientific research, private sector, design collage.

---

(1) الأستاذ المشارك بقسم التربية الفنية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ب (2458)، الرمز البريدي (11451)

البريد الإلكتروني: Freeed7@hotmail.com

(I) Associate Professor, Department of Art Education, College of Education, King Saud University.
Riyadh, Saudi Arabia, P.O. Box (2458) , Postal Code: (11451)

e-mail: Freeed7@hotmail.com

مقدمة الدراسة:

تتسم الحياة المعاصرة إجمالاً بالتحديات الحقيقية والمتزايدة التي تواجه الإنسان بشكل متنامٍ مطرد، وفي مثل هذه الحالة قد يكون العلم والتعليم أحد أهم مفاتيح تجاوز تلك التحديات التي قد تمثل عوائقَ حقيقية في استمرارية ازدهار حياة الإنسان ونمائه.

لقد كان التعليم وما زال أحد أهم مرتكزات الرهان للدول والأمم في سبيل نهضتها وإثبات تفوقها، في عالم يتسم بالتحدي الحقيقي والتنافس الدائم في كل المجالات، وعلى كل الأصعدة التي تؤمن لتلك الدول البقاء في حيز المنافسة، الذي بدوره يضمن لها استقلاليتها وسيادتها. ومخرجات التعليم أحد أهم العناصر التي يمكن المراهنة عليها في التغلب على التحديات المقترنة بحياة اليوم إذا ما تم إعدادها وتشكيلها بطريقة تتناسب مع الاحتياجات الفعلية والواقعية لكل ما يتطلبه التواجد الفعال في الألفية الثالثة. إننا نعيش اليوم حضارة عصر المعلومات كما أسماها يونس (2011)، وهي حضارة تحتاج إلى العيش فيها بعقلية قادرة على مجاراتها والمساهمة فيها أيضاً، وذلك يتطلب تعليماً متطوراً ومتجدداً ومخرجات تعليمية تتناسب مع هذا العصر الذي يتميز بالإنتاج الضخم من المعرفة التي تعد قوة حقيقية لمن يمتلكها. هذا الواقع الجديد فرض تحديات ومتغيرات سريعة تحتِّم علينا إعادة ترتيب الأوراق فيما يخص تطوير التعليم لتوفير موارد بشرية قادرة على الإنجاز والمنافسة (Giles & Drewes, 2001).

إن التعليم العالي السعودي الحديث يواجه العديد من التحديات التي يفرضها عدد من التحولات والتغيرات المحلية والعالمية التي لا تقف عند العولمة والانفتاح على التجارة العالمية والتكتلات والانفجار المعلوماتي والاتصالي، وكذلك التطور التكنولوجي (العتيبي، 2007). ولا زالت التطلعات للتعليم العالي كبيرة؛ إذ المتوقع منه أن يقوم بأدوار أكثر انسجاماً مع الاحتياجات المتزايدة لحياة اليوم؛ حيث إن التعليم العالي بأدائه الحالي ما زال متخلفاً عن قيادة المجتمع وتحقيق تطلعاته وأهدافه، وقد انتقل من موقع المبادرة المفترض إلى موقع التحرك ضمن مسار ردود الفعل (محمود وقدوري، 2009). إن التعليم العالي السعودي لا زال يعاني من محدودية اتساق مخرجاته مع التحديات على أرض الواقع؛ إذ إن غالبية مخرجات التعليم الجامعي السعودي تنحصر في التخصصات الإنسانية والاجتماعية التي تمثل 75٪ من إجمالي المخرجات (العتيبي، 2007)، في حين أن الواقع الحالي يحتاج إلى تخصصات علمية وفنية وتكنولوجية وطبية متعددة (الميمان، 2012).

وفي الواقع فإن توفر الموارد البشرية، وخاصة المدعمة بالتعليم والتدريب العالي التي يحتاجها المجتمع، تعد ميزة لأي بلد يحاول المنافسة وإيجاد مكانة عالية بين

دول العالم الحديث (Bille, 2008)، وبالنظر إلى العديد من المجتمعات الغربية نجد أنها تعاني من نقص الموارد البشرية الشابة للقيام بأدوار التنمية الشاملة لتلك البلدان، مما يدعوها إلى فتح أبواب الهجرة إليها مستهدفة فئة الشباب القادر على العمل والعطاء (Carla, 2017)، في الجهة المقابلة نجد مجتمعاً عربياً كالمملكة العربية السعودية يتميز بتوفر ثروة الموارد البشرية الشابة التي – ولخلل ما – أصبحت تمثل عبئاً على الموارد، وأصبح العديد من خريجي التعليم العالي على وجه الخصوص يعانون من البطالة بسبب عدم قيام المؤسسات الرسمية بأدوارها المفترضة في هذا الشأن بشكل جيد (علي، 2009).

إن اختلاف التوازن بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات سوق العمل ينتج عنه أمران مهمان؛ الأول يتمثل في بقاء خريجي مؤسسات التعليم العالي بدون عمل مما يساهم في زيادة البطالة، والثاني يتمثل في عدم إمداد سوق العمل السعودي بما يحتاجه من الكفاءات الوطنية المتخصصة (الصبان، 2013).

إن توظيف السعوديين يمثل رهاناً كبيراً للمؤسسات الرسمية السعودية، ولكن في ظل عدم التنسيق الدقيق بين المؤسسات الحكومية، وكذلك في ظل عدم ربط أهداف وخطط الجامعات وسياسات القبول فيها بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل السعودي ستظل هذه القضية بارزة وعصية على الحلول الشكلية (العتيبي، 2007).

إن البطالة تمثل مشكلة في المجتمع السعودي منذ سنوات عديدة اتضحت معالمها بشكل واضح في السنوات الأخيرة، وكما يؤكد حسن (2016) فعلى الرغم من التقدم الاقتصادي والعلمي الذي تعيشه المملكة إلا أن مشكلة البطالة تزيد كل عام، مما يجعل أسباب المشكلة تتوزع على عدد من القطاعات يأتي التعليم العالي على وجه التحديد في مقدمتها. لقد بلغت نسبة البطالة لإجمالي المواطنين في المملكة 12.7٪ (الهيئة العامة للإحصاء، 2017)، وهذه النسبة تعد عالية بالنظر إلى عدد السكان السعوديين والإمكانيات الاقتصادية العالية التي تتمتع بها البلاد.

لذلك فإن قضية البطالة تشكل أحد المجالات التي ركزت رؤية المملكة 2030 على الحد منها وتخفيفها؛ إذ إن الإحصائيات تشير إلى وجود أكثر من عشرة ملايين من غير السعوديين يعملون في السوق المحلي حسب الهيئة العامة للإحصاء (2017)، مما يؤكد على أن هناك خللاً في استيعاب السوق السعودي لخريجي الجامعات من السعوديين.

لقد ركزت رؤية 2030 من خلال أحد أهدافها على حل مشكلة البطالة؛ حيث إن من ضمن الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 خفض نسبة البطالة إلى 7٪ بين

المواطنين من خلال خلق فرص عمل وزيادة مشاركة المرأة (العليان، 2016). إن أحد اهتمامات الرؤية هي توظيف المواطنين السعوديين والتركيز على دور المرأة ومشاركتها المستقبلية في سوق العمل، «وهذا الاهتمام بتوظيف المرأة يتوافق مع الإحصائيات التي تشير إلى أن حوالي 60٪ من خريجي الجامعات السعودية هم من الطالبات الخريجات» (الحاتم، 2017. ص 42).

وضمن شعار (نتعلم لنعمل) جاءت إحدى ركائز رؤية 2030 من خلال تهيئة المتعلمين للحصول على وظائف مناسبة بعد تخرجهم، لذلك سيتم إنشاء مجالس مهنية لكل قطاع لتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف والتدريب لتهيئة الخريجين لسوق العمل بشكل مباشر (رؤية 2030، 2017).

لقد جاءت رؤية المملكة 2030 بعدد من الأهداف الواعدة التي يتم تحقيقها من خلال اثني عشر برنامجاً يتعلق أحدها برأس المال البشري والآخر بالتحول الوطني، وكلاهما يستهدفان تطوير قطاعات حيوية مهمة كالتعليم والبحث العلمي، والصحة، وريادة الأعمال، والطاقة، والسياحة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصناعة (الحيدر، 2017).

إن رؤية المملكة 2030 تركز على الاستثمار في التعليم وفي العنصر البشري، كما أنها تسعى لتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم وسوق العمل من خلال التأهيل الشامل للإنسان (العبودي، 2017). لقد اهتمت رؤية المملكة برفع جودة مخرجات التعليم العالي، وزيادة فاعلية البحث العلمي وتشجيع الإبداع والابتكار، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة (وزارة التعليم، 2017).

وفي مجال الاقتصاد اهتمت رؤية 2030 بكل ما يعزز هذا الجانب الحيوي؛ حيث إن المملكة العربية السعودية اليوم تصنف ضمن أفضل عشرين اقتصاد حول العالم، ولكن وفق الرؤية فإن المخطط له أن تكون السعودية ضمن الاقتصاديات الخمسة عشر الأفضل حول العالم (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2016).

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الطموح؛ فإنه ينبغي الاهتمام بشكل مباشر بكل ما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز مكانته من خلال زيادة الإيرادات والدفع بالعمل المنتج إلى الواجهة في جميع القطاعات مع التركيز على القطاعات الأكثر إنتاجية والتي تحقق إيرادات أعلى. إن الاقتصاد المعرفي يعد من أهم روافد الاقتصاديات الضخمة في عالم اليوم؛ حيث يتم تفعيله بشكل مباشر من خلال التعليم ونشر المعرفة والتي بدورها تساهم في النمو الاقتصادي السريع (Wasmi, 2017).

كما تهدف الرؤية إلى دعم ريادة الأعمال كرافد اقتصادي مهم من خلال تشجيع الشباب على الابتكار

والإبداع في مجال الأعمال وتسهيل الأنظمة المساعدة لهم وتقديم تمويل أفضل لهم وعقد شراكات مع المؤسسات العالمية العاملة في ذات القطاع. *وفي سياق رافد* فإن رؤية 2030 تهدف إلى رفع نسبة مشاركة القطاع التجاري إلى 80٪، كما تهدف إلى دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتكون رافداً اقتصادياً مهماً (رؤية 2030، 2017). وتركز الرؤية على إشراك القطاع الخاص في نمو الاقتصاد السعودي؛ حيث سيكون له دور بارز في استيعاب العديد من الموارد البشرية الوطنية، وذلك من خلال توظيف أعداد كبيرة من خريجي الجامعات السعودية ومن خلال خلق فرص عمل جديدة للمواطنين (Wasmi, 2017).

كما اهتمت رؤية 2030 بنقل التكنولوجيا الحديثة المتخصصة إلى المملكة بما يعزز الإنتاج السعودي ويجعله منافساً، إضافة إلى الاستثمار في مجال التكنولوجيا، وستكون المملكة أحد رواد الاقتصاد التكنولوجي العالمي (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 2016).

وفي مجال آخر من مجالات رؤية 2030 فقد تم الاهتمام بالقطاع الصناعي؛ حيث إن أحد أهداف الرؤية هو تعزيز الاستثمار في المجال الصناعي وتطوير الصناعات وإنشاء مناطق خاصة تدعم الإنتاج الصناعي (رؤية 2030، 2017).

ومن أهداف الرؤية أيضاً التوسع في إنشاء المتاحف وتطوير المواقع السياحية والتاريخية التي ينظر لها على أنها من المجالات الطموحة التي تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والثقافية للرؤية (Wasmi, 2017).

ويمكن أخذ جميع المجالات التي استهدفتها رؤية المملكة في الفقرات السابقة على أنها ميادين وأسواق عمل تحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة تقوم بالعمل فيها وإنجاز أهدافها، لذلك فلابد أن يكون هناك توافق واتساق بين مخرجات التعليم الجامعي خصوصاً وبين سوق العمل في كل المجالات التي تركز عليها رؤية 2030.

ومن هذا المنطلق فإن اهتمام البرامج التعليمية بالتخصصات التي ستساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030، وتحد من نسبة البطالة ينبغي أن تكون من الأولويات التي تسعى جامعة الملك سعود – محل الدراسة – بأقسامها العلمية إلى تحقيقها، خاصة وأنها من الجامعات الرائدة على مستوى العالم العربي. وبناء على ذلك فإن مراجعة البرامج الحالية في الجامعة وتطويرها واستحداث وإنشاء برامج جديدة تدعم الرؤية المستقبلية تعد من أولويات هذه المرحلة التي نعيشها اليوم. إن تخصصات التصميم بعمومه ومجالات التصميم الصناعي والتصميم الجرافيكي والإعلاني والتصميم الداخلي خصوصاً من المجالات المطلوبة التي يحتاجها السوق السعودي بشكل متزايد، ومع ذلك فإن نسبة من

يعمل في هذه القطاعات من المواطنين السعوديين لا يتجاوز 10٪ رغم أنها مجالات تعتبر ذات دخل عالٍ، ومردودها المالي مرتفع لمن يعمل فيها (الزهراني، 2016).

وفي سياق مخرجات التعليم نجد أن هناك عددا من الباحثين والمتخصصين اهتموا بالمواضيع المتعلقة بمخرجات التعليم وعلاقتها بسوق العمل من خلال العديد من الدراسات والأبحاث والتي يمكن تقسيمها إلى دراسات مرتبطة بمخرجات التعليم السعودي، ودراسات مربتطة بمخرجات التعليم الأجنبي كما سيتم عرضه في الفقرات التالية:

أولاً: الدراسات المرتبطة بمخرجات التعليم السعودي:

دراسة يونس (2011) هدفت لمعرفة مدى ملاءمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب عدم ملاءمة خريجي الجامعات السعودية مع احتياجات سوق العمل تتركز حول عدم توزيع طلاب الجامعات السعودية حسب التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وكذلك عدم إجادة الخريجين للغة الإنجليزية، وعدم إلمامهم بمهارات التعامل مع الحاسب الآلي، وأيضاً من الأسباب التي أظهرتها النتائج عدم التوافق بين ما يتعلمه الطلاب في الجامعات وبين سوق العمل الفعلي.

في حين تناولت دراسة أسمري (Asmari, 2008) سوق العمل السعودي، وهدفت إلى معرفة أهم التحديات والصعوبات داخل ذلك السوق، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق ذلك الهدف. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج، وهي أن أهم الصعوبات والتحديات في سوق العمل السعودي هي عدم التوافق بينه وبين العديد من خطط المؤسسات الحكومة، وذلك من خلال قصوره في استيعاب سعودة الوظائف وخاصة في القطاع الخاص، كذلك من أهم المشاكل والتحديات التي يعاني منها سوق العمل السعودي هي عدم انسجامه مع مخرجات التعليم السعودي التي لا تجد لها فرصاً مناسبة للعمل في ذلك السوق الكبير، وتؤكد الدراسة على اتساع الفجوة بشكل واضح بين التعليم السعودي وسوق العمل الذي سيعاني أكثر في المستقبل في ظل هيمنة العولمة على الأسواق إن لم يتم إصلاح مخرجات التعليم السعودي.

في حين تناولت دراسة العتيبي (2007) تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي، وهدفت للتعرف على المتطلبات التي يحتاجها قطاع الأعمال من مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق تلك الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد أظهرت النتائج أن هناك ضعفاً في مخرجات التعليم العالي بالنسبة لبعض التخصصات

العلمية والتطبيقية وعدم تلبيتها لكل متطلبات قطاع الأعمال، وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع جودة مخرجات التخصصات العلمية كماً وكيفاً وتطوير مهارات الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية، كما أوصت بمراجعة الخطط الحالية التي تسير وفقها الجامعات وضرورة التنسيق مع القطاع الخاص لمعرفة متطلبات سوق العمل وبناء الخطط وفقها.

أما دراسة الباحسين (2006) فقد هدفت للتعرف على مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي السعودي مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص، وقد اتبعت الدراسة الأسلوب المسحي لرصد نتائج الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أصحاب العمل في القطاع الخاص يطلبون من خريجي الجامعات مطلبين مهمين؛ هما المهارة المتخصصة، والخبرة، وخرجت الدراسة بتوصيات منها ضرورة التعاون بين مؤسسات التعليم العالي وبين القطاع الخاص، وكذلك إكساب طلاب الجامعات المهارات التي يتطلبها سوق القطاع الخاص، كما أوصت بإعادة النظر في طرق التدريس التقليدية المتبعة في الجامعات السعودية واستبدالها بطرق التدريس الحديثة والفعالة.

فيما هدفت دراسة التركستاني (2005) لمعرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات الجامعات السعودية وبين سوق العمل، وللوصول لهدف الدراسة تم استخدام الاستبانة ضمن إطار المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت الدراسة بنتائج تحدد أسباب عدم التوافق بين مخرجات الجامعات وسوق العمل، منها غياب الخبرة العملية لدى الخريجين، وضعف اللغة الإنجليزية، وعدم مناسبة المناهج الجامعية لاحتياجات سوق العمل. وفي ختام تلك الدراسة خرجت بعدد من التوصيات تتمثل في ضرورة توجيه التخصصات الجامعية لمتطلبات سوق العمل، والتركيز على بناء المهارات الفردية للطلبة كمهارات الاتصال وإجادة الحاسب واللغة الإنجليزية، كما أوصت الدراسة بالتركيز على الجوانب التطبيقية وربط الأبحاث العلمية بمشاريع التنمية.

وفي المسار ذاته اهتمت دراسة الزامل (2002) بمستقبل سوق العمل في المملكة العربية السعودية بعد جيل من الآن؛ حيث هدفت تلك الدراسة لتقديم صورة استشرافية لمستقبل سوق العمل السعودي، واعتمدت تلك الدراسة على المنهج الوصفي، وجاءت نتائج تلك الدراسة لتؤكد على أن سوق العمل السعودي ينمو بشكل متزايد ولكنه في الوقت ذاته لا يستوعب الكوادر الوطنية، لذلك فقد أوصت الدراسة إلى إحداث سياسة توظيفية جديدة للكوادر الوطنية حتى يمكن التغلب على مشكلة البطالة مستقبلاً.

ثانياً: الدراسات المرتبطة بمخرجات التعليم الأجنبي:

لقد هدفت دراسة كارلا (Carla, 2017) للتحقق من توافق مخرجات برامج الفنون في الجامعات البرازيلية

مع سوق العمل، وتم استتخدام المنهج الوصفي في تلك الدراسة، وقد خرجت بنتائج عديدة، من أهمها أن هناك توافقاً بين مخرجات برامج الفنون التابعة للجامعات البرازيلية وبين سوق العمل، ولكن الإشكالية ظهرت في انخفاض مستوى الأجور التي تدفع لخريجي الجامعات الحديثين، وقد أوصت الدراسة بربط الأجور بالإنتاجية وبمستوى ونوعية المهارات التي يمتلكها الشخص في مجالات تخصصه الفني.

وفي دراسة حديثة تمثل عمق الفجوة بين سوق العمل العالمي وبين التعليم العربي عموماً قام كلٌّ من باتش وويتنبرق (Bach & Wittenberg, 2017) بإجراء بحث لمعرفة ملاءمة اللاجئين لسوق العمل الألماني الذين يمثل العرب غالبيتهم نظراً لظروف بلادهم السياسية، وقد خرجت تلك الدراسة بنتائج أهمها انخفاض مستوى العلم والمعرفة بين اللاجئين حتى أولئك الذين يحملون شهادات جامعية، كما أظهرت النتائج أن أغلب اللاجئين لم يحصلوا على تدريب مهني مناسب للعمل، وبذلك فإن أغلب المعنيين بالدراسة لا يمكنهم المنافسة في سوق العمل الألماني باستثناء المهن البسيطة التي لا تحتاج إلى مهارات عالية في العمل.

وفي دراسة أبريقو وقونزليس (Abrego & Gonzales, 2010) تم تحديد الهدف ليكون معرفة ملاءمة التعليم الذي تلقاه المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع سوق العمل الأمريكي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الاستبانة للوصول إلى أهداف الدراسة. ومن أهم النتائج التي ظهرت أن أهم العقبات التي تواجه مخرجات التعليم المهاجرة إلى الولايات المتحدة هي عدم إعداد الخريجين لسوق العمل الأمريكي مقارنة بمخرجات التعليم الأمريكي، وكذلك وجود عوائق ثقافية تحد من استفادة سوق العمل الأمريكي من كل مخرجات التعليم المهاجرة إليه رغم فائدة أولئك المهاجرين للاقتصاد الأمريكي من خلال دفع الضرائب كما تؤكد الدراسة.

في حين هدفت دراسة أراسيل وفيلدن (Aracil & Valden, 2008) لمعرفة مدى التوافق بين مخرجات برامج الفنون التابعة للتعليم العالي وبين سوق العمل الأوروبي، وقد أجريت الدراسة على خريجي الجامعات الأوروبية باستخدام المنهج الوصفي من خلال الاستبانة والزيارات الميدانية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تأهيل الخريجين المتخصصين من الجامعات الأوروبية عالٍ ومناسب لسوق العمل؛ لذلك كانت المنافسة قوية في الحصول على فرص عمل في المؤسسات والمنشآت المميزة التي تدفع رواتب عالية للموظفين.

أما دراسة بيلي (Bille, 2008) فقد هدفت إلى المقارنة بين مخرجات التعليم في مجال الفن وبين صناعة الإبداع في سوق العمل الدنماركي، وقد تم استخدام

المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وقد خرجت النتائج لتؤكد على أن التعليم العالي الذي يحصل عليه المتخصصون في الفنون يعتمد على تحفيز وزيادة الإبداع لديهم، مما يوفر لهم الحصول على وظائف ذات دخل عالٍ تتناسب مع قدراتهم ومع نوعية التعليم المتميز المعتمد على المعرفة والإبداع.

في حين اتجه كلٌّ من جيلس ودريوز (Giles & Drewes, 2001) إلى دراسة مخرجات كليات الفنون وتوافقها مع سوق العمل الكندي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدمت تلك الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة توافقاً مرتفعاً بين مخرجات التعليم العالي الكندي في مجال الفنون مع سوق العمل، كما أكدت الدراسة على أن الجامعات الكندية هي الممول الأول لاحتياجات سوق العمل في كل مجالات الفنون.

ومن خلال استعراض المقدمة المشتملة على الأبحاث والدراسات السابقة يتضح أن هناك عدم توافق بين مخرجات التعليم العالي السعودي مع سوق العمل في العديد من الأوجه والجوانب. في المقابل فإن مخرجات التعليم العالمية الغربية التي تم استعراض الأبحاث المتعلقة بها تعد أكثر انسجاماً لاحتياجات مجتمعاتها، وأكثر ملاءمة لسوق العمل الذي نشأت فيه باستثناء مخرجات التعليم من المهاجرين إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية القادمين في الغالب من الدول النامية، والذين لا يتلاءم تأهيلهم مع سوق العمل الغربي.

مشكلة الدراسة:

إن الإعداد الجيد لمخرجات تعليم مؤهلة للتنافس والإنتاج الإيجابي يحتاج إلى مؤسسات تعليمية بإمكانيات تخصصية عالية تراعي الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، إن مخرجات التعليم العالي على وجه التحديد تمثل المستوى الواقعي للنظام التعليمي بشموله، كما أنها تعكس التطور الحقيقي للبلدان والمجتمعات (الظالمي والأمارة والأسدي، 2012)، وقد سعت البلدان في العالم المتقدم بشكل واضح إلى خلق التوافق والتوازن بين كل من مخرجات التعليم العالي تحديداً وبين متطلبات سوق العمل (Etro, Marchesi, & Pagani, 2014). ويمكن القول بأن العلاقة القائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تعتبر من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في النمو الاقتصادي، وهي في الوقت ذاته تعد من أبرز المشاكل التي تعترض دول العالم النامية؛ حيث يلاحظ وبوضوح عدم الانسجام بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات سوق العمل (التريكي والنقراط، 2013).

وكما تؤكد الدراسات أن هناك انفصالا واضحًا بين مؤسسات التعليم العالي وبين سوق العمل السعودي

وخاصة في القطاع الخاص الذي غالباً ما يرفض مخرجات التعليم العالي (العتيبي، 2007)، وما يدلل على عمق الفجوة بين سوق العمل وبين أهداف التعليم العالي هو مشاريع التخرج بالنسبة لخريجي مرحلة البكالوريوس ورسائل الماجستير والدكتوراه في الدراسات العليا التي يمكن وصفها بالبعيدة تماماً عن متطلبات سوق العمل، وعن احتياجات القطاع الخاص؛ حيث إنهما لا يمثلان تكاملاً أو حتى تقارباً في العديد من الحالات (الحسيني، 2016).

ومن الطبيعي أن يكون كلٌّ من ضعف الإنتاج وانتشار البطالة أحد أهم نواتج عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وبين سوق العمل، ومن خلال عمل الباحث كأحد أعضاء هيئة التدريس بقسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود وكذلك خبرته في قطاع التصميم فقد لاحظ وجود بطالة بين خريجي وخريجات برنامج التربية الفنية وخصوصاً في السنوات الأخيرة، كما أن هناك عدم تحمس في أسواق التصميم لتوظيف خريجي القسم؛ مما يثير العديد من التساؤلات التي يأتي في مقدمتها مدى ملاءمة مخرجات ذلك البرنامج من الخريجين والخريجات لسوق العمل السعودي، وعلى ذلك فقد قامت هذه الدراسة لبحث تلك المشكلة وتقديمها في سياق علمي يمكن البناء عليه واتخاذ قرارات قد تحل هذا الإشكال أو تحد منه على أقل تقدير، خاصة وأن هناك أهدافاً طموحة تضمنتها رؤية 2030 متعلقة بالتعليم والحد من البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1 – التعرف على ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود للاحتياجات المتخصصة في سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030.

2 – التعرف على أهم المعوقات التي قد تحول دون ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود لسوق العمل السعودي وفق رؤية 2030.

3 – التعرف على كيفية زيادة الملاءمة بين خريجي البرنامج وبين احتياجات سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030.

أسئلة الدراسة:

1 – ما مدى ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود للاحتياجات المتخصصة في سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030؟

2 – ما أهم المعوقات التي قد تحول دون ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود لسوق العمل السعودي وفق رؤية 2030؟

3 – كيف يمكن زيادة الملاءمة بين خريجي برنامج قسم التربية الفنية وبين احتياجات سوق العمل السعودي الحالية والمستقبلية؟

أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة فيما يلي:

- حداثة وتخصصية هذه الدراسة تعطيها أهمية من خلال بحثها في أحد المجالات الأكاديمية الجامعية وربطها بسوق العمل السعودي.

- الوقوف على واقع برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود، ومعرفة أوجه القصور التي قد تتسبب في عدم مناسبة مخرجاته مع سوق العمل؛ مما يعطي صورة أوضح لعمليات التحسين والتطوير. وهذا قد يساعد صانعي القرار سواء في القسم أو الجامعة أو في وزارة التعليم في اتخاذ قرارات من شأنها تطوير برنامج التربية الفنية في الجامعة بما يحقق الخطط الاستراتيجية، وبما يتوافق مع الرؤية المستقبلية للمملكة 2030.

- قد تساعد هذه الدراسة على معرفة أسباب وجود البطالة لدى خريجي فئة متخصصة في أحد البرامج التعليمية التي تقدمها العديد من الجامعات السعودية، خاصة مع وجود التشابه بين مكونات تلك البرامج ما بين جامعة وأخرى.

- معرفة أسباب عدم ملاءمة مخرجات البرنامج مع سوق العمل يعطي مجالاً لتقديم حلول للحد من البطالة بين خريجي هذا البرنامج وأمثاله في الجامعات السعودية.

مصطلحات الدراسة الإجرائية:

مخرجات برنامج التربية الفنية: هي المخرجات البشرية من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود.

برنامج التربية الفنية: هو برنامج البكالوريوس المقدم بقسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود.

سوق العمل: هو مكان العمل الذي يتواجد فيه الباحثون عن العمل والعارضون للعمل، بقطاعيه الحكومي والخاص بالمملكة العربية السعودية.

رؤية 2030: هي خطة شاملة تبنتها حكومة المملكة العربية السعودية؛ وذلك من أجل العمل على إحداث تنمية متكاملة لكافة القطاعات المرتبطة بحياة المواطنين والمقيمين.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث إن هذا المنهج يعد الأنسب لهذا النوع من الأبحاث؛ لأنه يساعد على وصف وفهم الواقع أو القضية المطروحة، والوصول إلى حلول للمشكلة، وتقديم توصيات على سبيل التطوير.

إجراءات الدراسة:

قام الباحث ببناء أدوات هذه الدراسة لإجراء البحث من خلال كل من الاستبانة والمقابلة الشخصية التي تم التأكد من صلاحيتها لتحقيق الأهداف المرسومة لهذه الدراسة، وقد طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية من ضمن عينة الدراسة، بعد ذلك تم تطبيقها على عينة

الدراسة العشوائية المكونة من 117 من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود، فيما تمت المقابلات مع 7 من الخبراء الذين يمثلون مدراء ومسؤولين في كل من قطاع التعليم والتصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي والمتاحف، جرى بعد ذلك جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج ومناقشتها وتقديم التوصيات المناسبة.

مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على قسمين حسب أداة جمع البيانات وفقاً لما يلي:

مجتمع الدراسة فيما يخص الاستبانة يتكون من خريجي وخريجات برنامج البكالوريوس بقسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود، سواء أكانوا ملتحقين بأعمال أم ما زالوا يبحثون على فرص عمل.

أما مجتمع الدراسة الذي يختص بالمقابلة الشخصية فإنه شمل الخبراء من المدراء والمسؤولين في قطاعات التعليم، والتصميم الجرافيكي والداخلي والصناعي، والمتاحف وريادة الأعمال الذين تعاملوا في أعمالهم مع خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود في مدينة الرياض.

عينة الدراسة:

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة الكلي 124 مشاركاً توزعوا ما بين الإجابة على الاستبانة وكذلك المشاركة في المقابلات الشخصية وفقاً لما يلي: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود بلغ عددها 117 خريجا وخريجة أجابوا على استبانة هذه الدراسة. كما تم اختيار عينة قصدية للإجابة على أسئلة المقابلة الشخصية بلغ عددها 7 من الخبراء والمسؤولين في سوق العمل السعودي الذين يشغلون مراكز المدراء والمسؤولين عن العاملين معهم من خريجي قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود. وقد كان توزيعهم كالتالي: 2 من قطاع التعليم، و2 من قطاع التصميم الجرافيكي، و2 من قطاع التصميم الداخلي، و1 من قطاع المتاحف. وقد وجد الباحث صعوبة حقيقية في العثور على أفراد هذه العينة في كل مجالات التصميم، وكذلك المتاحف لندرة عمل خريجي قسم التربية الفنية فيها، إلا أنه استطاع التوصل إلى هذا العدد عن طريق استخدم أسلوب الكرة الثلجية Snowball method في عملية العثور على هذه العينة، ولم تتوفر له في المقابلات الشخصية عينة تمثل قطاع التصميم الصناعي، وكذلك ريادة الأعمال لاتفاق المسؤولين الذين قابلهم الباحث من هذين القطاعين بأنهم لم يسبق لهم أن عملوا مع خريجين من قسم التربية الفنية.

جدول (1). يبين توزيع أفراد عينة الدراسة المشاركين في الاستبانة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	56	٪47.86
أنثى	61	٪52.14
الإجمالي	117	٪100

يتضح من الجدول السابق تقارب أفراد العينة لكل من الخريجين والخريجات الذين شاركوا في الاستبيان، حيث بلغت نسبة أفراد العينة من الخريجات (52.14٪)، ثم يليها أفراد العينة من الخريجين وذلك بنسبة مئوية (47.86٪).

جدول (2). يبين توزيع أفراد عينة الدراسة المشاركين في المقابلة الشخصية حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة المئوية
التعليم	2	٪28.57
التصميم الجرافيكي	2	٪28.57
التصميم الداخلي	2	٪28.57
المتاحف	1	٪14.29
المجموع	7	٪100

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المشاركين في المقابلة الشخصية من الخبراء والمسؤولين في مجال التعليم بلغت 28.57٪، وكذلك الحال مع الخبراء والمسؤولين في كلٍّ من مجالات التصميم الجرافيكي والتصميم الداخلي بواقع 28.57٪ لكل منهما. بينما بلغت نسبة المشاركين من قطاع المتاحف 14.29٪.

أدوات الدراسة:

تم استخدام أداتين في هذه الدراسة هما الاستبانة والمقابلة الشخصية. الاستبانة صممت للإجابة على السؤال الأول والسؤال الثالث من أسئلة الدراسة، وقد تم استخدام الاستبانة على خريجي قسم التربية الفنية، كما تم في هذه الاستبانة استخدام مقياس ليكرت رباعي التدرج (موافق بشدة، موافق، غير موافق، غير موافق بشدة) للإجابة على محوري الاستبانة بالإضافة إلى خيار مفتوح يستطيع المشارك أن يكتب فيه رأيه. وتتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء؛ يتضمن الأول منها معلومات عن المشارك، فيما الجزء الثاني يحتوي على تقييم لبرنامج بكالوريوس بقسم التربية الفنية ومدى ملاءمته لسوق العمل السعودي، ويتكون هذا الجزء من 11 فقرة يختار المشارك مدى موافقته من عدمها لكل فقرة منها. أما الجزء الثالث من الاستبانة فإنه يحتوي على السؤال المتعلق بكيفية زيادة الملاءمة بين خريجي برنامج التربية الفنية وبين سوق العمل السعودي، وللإجابة على هذا السؤال أعطي المشارك خمس إجابات مقترحة، وكذلك خيار مفتوح يستطيع المشارك أن يضيف آراء أخرى غير مدرجة في الإجابات المقترحة.

أما الأداة الثانية فهي المقابلة الشخصية، وقد تم اختيار المقابلة شبه المنظمة (Semi-strucctured interview) لأنها تعطي معلومات عميقة، وكذلك فإنها تكون مكملة للاستبانة إذا ما تم بناؤها وفق تنسيق مسبق (Cohen & Crabtree, 2006)، وقد احتوت أسئلة المقابلة على ثلاثة أجزاء؛ الأول يتعلق بتساؤلات حول مدى ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية لسوق العمل السعودي، فيما جاء الجزء الثاني عبر سؤال حول

أهم المعوقات التي قد تحول دون ملاءمة مخرجات القسم المعني بسوق العمل السعودي، أما الجزء الأخير فقد تمثل في سؤال حول كيفية زيادة ملاءمة مخرجات القسم مع سوق العمل السعودي.

بناء أدوات الدراسة:

تم بناء كل من الاستبيان والمقابلة الشخصية من قبل الباحث بالتعاون مع اثنين من الزملاء المتخصصين في القياس من جامعة الملك سعود، وعند بناء كلٍّ من الاستبانة والمقابلة تم الأخذ بالاعتبار بأن تغطي جميع المحاور التي تشملها أسئلة هذه الدراسة، كما تم بناء الأداتين لتكونا مكملتين لبعضهما. وقد تم بعد ذلك عرض الاستبانة وأسئلة المقابلة على ثلاثة من المحكمين للتأكد من أن الأداتين ستقيسان ما بنيت من أجله.

صدق المحكمين للاستبانة:

تم عرض الاستبانة بعد بنائها على ثلاثة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود للتأكد من سلامتها وصلاحيتها، وتم عمل التعديلات الطفيفة التي أوصوا بها.

الاتساق الداخلي:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بالتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من (30) من الخريجين والخريجات، وذلك بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة لكل عبارة من عبارات الاستبانة وبين الدرجة الكلية للاستبانة، وتم استخدام برنامج (SPSS)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3). يبين معاملات ارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات استبانة ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود وبين الدرجة الكلية للاستبانة.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	مستوى الدلالة الإحصائية
1	0.46	*0.011	7	0.70	**0.00
2	0.83	**0.00	8	0.65	**0.00
3	0.89	**0.00	9	0.70	**0.00
4	0.88	**0.00	10	0.86	**0.00
5	0.42	*0.02	11	0.86	**0.00
6	0.59	**0.001			

*** يعني مستوى الدلالة (0.05)، ** يعني مستوى الدلالة (0.01)**

يتضح من خلال معاملات ارتباط بيرسون في الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة، وأن معظم هذه الارتباطات عند مستوى دلالة (0.01) عدا العبارتين ذات الرقمين (1 و5) فكان مستوى الدلالة عندهما (0.05)؛ مما يدل على ارتفاع الاتساق الداخلي للاستبانة، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي لعبارات الاستبانة، ويدل على أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية من الصدق، وأنها صالحة لقياس ما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة Reliability:

لقد تم حساب ثبات الاستبانة بالتطبيق على عينة استطلاعية مكونة من (30) من الخريجين والخريجات، وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث بلغ معامل ثبات الاستبانة (0.91)، وهو معامل ثبات مرتفع، مما يدل على ثبات الاستبانة بشكل عام.

ولتسهيل تفسير النتائج تم استخدم الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بدائل المقياس. حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (موافق بشدة = 4، موافق = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة =1)، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى أربعة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

طول الفئة = (أكبر قيمة– أقل قيمة) ÷ عدد بدائل المقياس = (4-1) ÷ 4= 0.75 لنحصل على مدى المتوسطات التالية لكل وصف أو بديل:

جدول (4). يبين توزيع مدى المتوسطات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث.

الوصف	مدى المتوسطات
موافق بشدة	4 – 3.26
موافق	3.25 – 2.51
غير موافق	2.50 – 1.76
غير موافق بشدة	1.75 – 1

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتم في هذا الجزء استعراض نتائج الدارسة وتفسيرها ومناقشتها وفق الإجابة على تساؤلات الدراسة التي تم تحديدها سلفاً.

السؤال الأول: ما مدى ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع الاحتياجات المتخصصة في سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030؟

وللإجابة على هذا السؤال وللوقوف على مدى ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع الاحتياجات المتخصصة في سوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 تم تحليل كل من آراء المشاركين في الاستبانة وكذلك المشاركين في المقابلة الشخصية.

أولاً: نتائج الاستبانة المتعلقة بالسؤال الأول:

الجدول التالي يوضح وجهة نظر أفراد عينة

الدراسة من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود المشاركين في الاستبانة، والذي تم من خلاله حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للمتوسط الحسابي لعبارات الاستبانة كما هو موضح فيما يلي:

جدول (5). يبين التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب للمتوسط الحسابي لأفراد العينة حول عبارات استبانة ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي.

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يؤهل الخريج للعمل في مجال التعليم.	ك	60	51	2	4	3.43	0.70	1
		٪	51.28	43.59	1.71	3.42			
2	يؤهل الخريج للعمل في مجال التصميم الجرافيكي.	ك	16	37	29	35	2.29	1.04	8
		٪	13.68	31.62	24.79	29.91			
3	يؤهل الخريج للعمل في مجال التصميم الداخلي.	ك	19	27	41	30	2.3	1.03	7
		٪	16.24	23.08	35.04	25.64			
4	يؤهل الخريج للعمل في مجال التصميم الصناعي.	ك	14	25	41	37	2.14	1.00	11
		٪	11.97	21.37	35.04	31.62			
5	يؤهل الخريج للعمل في مجال المتاحف.	ك	20	69	19	9	2.85	0.79	2
		٪	17.09	58.97	16.24	7.69			
6	يؤهل الخريج للعمل في ريادة الأعمال.	ك	13	41	36	27	2.34	0.96	6
		٪	11.11	35.04	30.77	23.08			
7	يؤهل الخريج للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة المتخصصة.	ك	17	45	33	22	2.49	0.96	4
		٪	14.53	38.46	28.21	18.8			
8	يؤهل الخريج لعمل الأبحاث العلمية.	ك	15	69	20	13	2.74	0.82	3
		٪	12.82	58.97	17.09	11.11			
9	يؤهل الخريج للحصول على فرصة وظيفية بشكل سريع.	ك	14	44	35	24	2.41	0.95	5
		٪	11.97	37.61	29.91	20.51			
10	يلبي الاحتياجات الحالية لسوق العمل السعودي.	ك	17	26	41	33	2.23	1.02	10
		٪	14.53	22.22	35.04	28.21			
11	يلبي الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل السعودي.	ك	17	32	34	34	2.27	1.04	9
		٪	14.53	27.35	29.06	29.06			
	المتوسط العام						2.50	0.94	

يتضح من الجدول رقم 5 وجهات نظر أفراد العينة المشاركين في الاستبانة حول درجة موافقتهم على ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي، وكان المتوسط الحسابي العام لهذه العبارات (2.50 من 4.0) وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الرباعي؛ مما يعني أن أفراد العينة لا يوافقون على عبارات استبانة ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي بدرجة (غير موافق)، وذلك بشكل عام.

لقد سجلت آراء المشاركين في الاستبانة نتائج متفاوتة حول عبارات المحور؛ حيث جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود على العبارة (يؤهل الخريج للعمل في مجال التعليم) في المرتبة الأولى وذلك بدرجة (موافق بشدة) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.43)؛ مما يدل على مدى ملاءمة خريجي برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود للعمل في مجال التعليم، وذلك من وجهة نظر الخريجين أنفسهم. كما جاءت موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارتين (يؤهل الخريج للعمل في مجال المتاحف، يؤهل الخريج لعمل الأبحاث العلمية) بدرجة (موافق) حيث جاءتا في المرتبتين الثانية والثالثة وبمتوسط حسابي (2.85، 2.74) على الترتيب.

في الجهة المقابلة التي سجلت حضوراً بارزاً جاءت عدم موافقة أفراد عينة الدراسة من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود على ثماني عبارات من عبارات الاستبانة وذلك بدرجة (غير موافق) حيث انحصرت متوسطاتها الحسابية بين (2.14، 2.49) كما يتم بيانه هنا. لقد جاءت العبارة (يؤهل الخريج للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة المتخصصة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.49)، كما جاءت العبارة (يؤهل الخريج للحصول على فرصة وظيفية بشكل سريع) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.41)، في حين جاءت العبارة (يؤهل الخريج للعمل في ريادة الأعمال) في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.34)، وجاءت العبارة (يؤهل الخريج للعمل في مجال التصميم الداخلي) في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.30)، كما جاءت العبارة (يؤهل الخريج للعمل في مجال التصميم الجرافيكي) في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (2.29)، في حين جاءت العبارة (يلبي الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل السعودي) في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (2.27). وأيضاً جاءت العبارة (يلبي الاحتياجات الحالية لسوق العمل السعودي) في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (2.23)، وجاءت العبارة (يؤهل الخريج للعمل في مجال التصميم الصناعي) في المرتبة الحادية عشرة والأخيرة بمتوسط

حسابي (2.14).

ويبدو واضحاً أن آراء المشاركين في الاستبانة تحصر ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية في الجوانب التعليمية وما يتعلق بها كالبحث العلمي والمتاحف. كما تبدو آراء المشاركين في الاستبانة جلية من حيث عدم ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية لسوق العمل السعودي في كل من التصميم الصناعي، والتصميم الجرافيكي، والتصميم الداخلي، وفي ريادة الأعمال. كما أن مخرجات البرنامج غير مؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة المتخصصة، لكل هذا فإن آراء المشاركين في الاستبانة تشير إلى أن هذا البرنامج لا يؤهل الخريج للحصول على فرصة وظيفية بشكل سريع؛ لأنه لا يلبي الاحتياجات الحالية لسوق العمل، ومن باب أولى ألا يلبي الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل السعودي المتوافقة مع رؤية 2030 التي تركز بشكل واضح على التكنولوجيا الحديثة وعلى المجالات الصناعية وريادة الأعمال التي يفتقر إليها برنامج القسم المعني.

ثانياً: نتائج المقابلة الشخصية المتعلقة بالسؤال الأول:

فيما يتعلق بإجابات المشاركين في المقابلة الشخصية فقد تباينت الآراء حول ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية مع سوق العمل حسب مجال العمل الذي ينتمي إليه المشاركون، وإن كانت في مجملها تؤكد على عدم ملاءمة مخرجات البرنامج لسوق العمل باستثناء المجالات التعليمية والمجالات المساندة لها كما سيتم عرضه فيما يلي، وهذه النتيجة مطابقة لنتيجة تحليل الاستبانة، ومطابقة أيضا للدراسات السابقة التي أكدت على عدم ملاءمة مخرجات التعليم الجامعي السعودي في مجمله لسوق العمل، وهذا الاتجاه يتعارض مع الاتجاه العالمي الذي تم استعراضه في الدراسات السابقة والذي يؤكد على توافق مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل في كل من أوروبا وأمريكا وكندا والبرازيل.

في الناحية الأكثر إيجابية فيما يتعلق بالسؤال الأول نجد أن الخبراء والمسؤولين في مجال التعليم الذين شاركوا في المقابلة الشخصية قد أكدوا على الملاءمة العالية لخريجي قسم التربية الفنية لسوق العمل في مجال التعليم؛ حيث يرون أن التأهيل الذي يحصل عليه خريجو برنامج التربية الفنية في النواحي الأكاديمية والمهنية والفكرية والإبداعية والسلوكية والقدرات الفردية والمهارية ملائم للعمل في مجال التعليم، وهو ما يتوافق مع رؤية 2030 في هذا المجال تحديداً.

وفي سياق ليس بالبعيد رأى المشاركون في المقابلة الشخصية من الخبراء والمسؤولين في قطاع المتاحف أن مخرجات قسم التربية الفنية مؤهلة إلى حد كبير في مجال المتاحف وملائمة لسوق العمل في هذا المجال في كل من النواحي الأكاديمية والمهنية والسلوكية، فيما تحتاج

النواحي الإبداعية والقدرات الفردية والمهارية إلى تطوير أكبر ليكون الخريجون أكثر ملاءمة للعمل في سوق العمل الخاص بالمتاحف، وحتى يكونوا أكثر توافقاً مع توجهات رؤية 2030 فيما يخص هذا المجال. وهذه النتيجة متوافقة مع نتيجة آراء المشاركين في الاستبانة، حيث يبدو أن طبيعة الدراسة في قسم التربية الفنية تعطي للخريجين الكثير من المعارف حول المعارض والمتاحف، وكذلك المشاركات العملية التي يمر بها الطلاب أثناء دراستهم في القسم من إقامة للمعارض والمشاركة فيها قد تعطيهم الإمكانية للعمل مستقبلاً في هذا المجال.

أما الخبراء والمسؤولون في مجال التصميم الجرافيكي المشاركون في المقابلة الشخصية فقد أبدوا رأيهم بعدم ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية للعمل في سوق التصميم الجرافيكي بشكل عام. لقد أكد المشاركون من هذا القطاع على ضعف التأهيل الأكاديمي، والمهني، والإبداعي لمخرجات قسم التربية الفنية في مجال التصميم الجرافيكي، وأكد أولئك الخبراء والمسؤولون عن رضاهم عن العاملين معهم من خريجي قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود في النواحي السلوكية، وكذلك من ناحية القدرات الفردية التي تعتمد على الموهبة، وهذا الاتجاه الذي يرى عدم ملاءمة مخرجات البرنامج لسوق التصميم الجرافيكي يتوافق مع آراء المشاركين في الاستبانة في هذه الدراسة.

وضمن نتائج مقاربة حد التشابه أكد الخبراء والمسؤولون المشاركون في المقابلة الشخصية من قطاع التصميم الداخلي عدم ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية لسوق التصميم الداخلي، وأكدوا أن تأهيلهم المهني، والأكاديمي، لا يتناسب مع متطلبات هذا المجال، وهو ما يتوافق مع آراء المشاركين في استبانة هذه الدراسة. وهذه النتائج تثير نقطة مهمة، وهي أن رؤية المملكة 2030 تهدف لتنمية النواحي الاقتصادية والصناعية التي تأتي مجالات التصميم كمساند مهم لها، ومع ذلك يمكن ملاحظة الغياب الجلي لوجود تخصصات حيوية مثل التصميم الصناعي والتصميم الجرافكي وغيرها من تخصصات التصميم المهمة في جامعة الملك سعود.

السؤال الثاني: ما أهم المعوقات التي قد تحول دون ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع سوق العمل وفق رؤية 2030؟

وحول إجابة السؤال الثاني الذي يتعلق بأهم المعوقات التي قد تحول دون ملاءمة الخريجين من برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود لسوق العمل السعودي وفق رؤية 2030 فقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من الأسباب والمعوقات التي ذكرها الخبراء والمسؤولون الذين شاركوا في المقابلة الشخصية والتي جاء أهمها: إن مخرجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك

سعود مهيأة للعمل فقط في مجال التعليم، وهو ما اتفق عليه الخبراء والمسؤولون، وكذلك هناك إجماع من قبل الخبراء والمسؤولين في مجالات التصميم أن نوعية التعليم الذي يتلقاه خريجو قسم التربية الفنية بعيد عن احتياجات سوق العمل في مجالات التصميم. ويعيد الباحث السبب إلى أن ما يقدم للطلاب في مجالات التصميم هو مجرد مقررات محدودة جداً لا تتعدى أن تكون مقدمة في مجالي التصميم الداخلي والتصميم الجرافيكي فقط.

ومن المعوقات التي ركز عليها المشاركون أيضاً عدم إجادة خريجي قسم التربية الفنية للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة في مجالات التصميم التي يحتاج إليها سوق العمل الواقعي، وهذه الإشكالية في الواقع مرتبطة بالإشكالية السابقة التي تؤكد على قصور عملية التعليم المتبعة في البرنامج المعني على جانب واحد وهو جانب التعليم. وهذا التوجه لا يتماشى مع التوجه العالمي للتربية الفنية من خلال ما يسمى بالتربية الفنية الحرة التي تساهم مساهمات فاعلة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية إضافة لأدوارها التعليمية والتربوية. إن سوق العمل الحديث يتطلب عدداً من الأمور يأتي في مقدمتها المهارات المتخصصة والتفكير الناقد والتحليل المنطقي، وجميع هذه المتطلبات تمت مراعاتها عند بناء ما يسمى بالتربية الفنية الحرة التي تقدم في بعض الجامعات الأمريكية، وتساهم بشكل أساسي في إمداد سوق العمل بما يحتاجه وفقاً للخطط والتنسيق المتبادل بين تلك الجامعات وبين سوق العمل (Marklein, 2012).

ومن المعوقات التي برزت من خلال إجابات المشاركين في هذه الدراسة ضعف مستوى اللغة الإنجليزية لدى مخرجات برنامج التربية الفنية، وهو ما أكدت عليه معظم الدراسات السابقة التي تناولت مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل. ولا شك أن سوق العمل الحديث يتطلب إجادة اللغة الإنجليزية إضافة إلى اللغة العربية وخاصة في مجالات التصميم؛ حيث يتم التعامل مع مؤسسات وشركاء قد يكونوا خارج نطاق العالم العربي، إضافة إلى أن برامج التصميم الحديثة التي يحتاج إليها العاملون في السوق المحلية تأتي باللغة الإنجليزية في الأصل، وعادة ما تصدر تحديثاتها باللغة الإنجليزية أيضاً، فضلاً عن وجود عملاء في السوق لا يجيدون اللغة العربية، وبالتالي فإن اللغة الإنجليزية هي اللغة التي يتم التواصل معهم عبرها، فضلاً عن أن أغلب المراجع والكتب والأبحاث الجيدة في هذه المجالات تكون باللغة الإنجليزية.

كذلك من المعوقات التي أوردها الخبراء والمسؤولون المشاركون في هذه الدراسة هي عدم وجود خبرة لدى مخرجات قسم التربية الفنية في متطلبات سوق

العمل، وهذه الناحية أكد عليها المشاركون المسؤولون في سوق العمل الخاص بالتصميم، فيما أن الخبراء في مجال التعليم وكذلك المتاحف لم يشيروا إلى هذه المشكلة، وعند العودة إلى الخطة التي يدرسها الطلاب في قسم التربية الفنية نلاحظ أنها تزودهم بالخبرات العملية في مجال التعليم والتدريس والمتاحف والمعارض بشكل واقعي يمارسه الطلبة قبل تخرجهم.

السؤال الثالث: كيف يمكن زيادة الملاءمة بين خريجي البرنامج وبين احتياجات سوق العمل السعودي الحالية والمستقبلية؟

وللإجابة على هذا السؤال ولمعرفة كيفية إمكانية زيادة الملاءمة بين خريجي البرنامج وبين احتياجات سوق العمل السعودي الحالية والمستقبلية؛ فقد تم تحليل آراء أفراد عينة الدراسة المشاركين في الاستبانة من خريجي وخريجات قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود حول هذا الأمر، كما تم تحليل آراء المشاركين في المقابلة الشخصية.

أولاً: نتائج الاستبانة المتعلقة بالسؤال الثالث:

في البداية هذا استعراض لنتيجة تحليل إجابات أفراد العينة المشاركين في الاستبانة، والتي جاءت على النحو التالي:

جدول (6). يبين التكرارات والنسب المئوية للحلول المقترحة التي قد تزيد من الملاءمة بين مخرجات برنامج التربية الفنية وبين سوق العمل السعودي بما يتلاءم مع رؤية 2030 من وجهة نظر المشاركين في الاستبانة.

الحلول المقترحة التي قد تزيد من الملاءمة بين مخرجات برنامج التربية الفنية وبين سوق العمل السعودي بما يتلاءم مع رؤية 2030	العدد	النسبة المئوية
إنشاء مسارات فرعية متخصصة داخل القسم.	42	٪35.90
إنشاء كلية تصميم متخصصة.	36	٪30.77
التنسيق مع المؤسسات الرسمية المسؤولة عن سوق العمل لبناء خطط القسم.	29	٪24.79
تكثيف تعلم التكنولوجيا داخل برنامج القسم.	5	٪4.27
تطوير وتنمية أداء أعضاء هيئة التدريس بالقسم.	5	٪4.27
الإجمالي	117	٪100

يتضح من الجدول أعلاه أن من أهم الحلول التي قد تزيد من الملاءمة بين خريجي برنامج التربية الفنية وبين سوق العمل السعودي بما يتلاءم مع رؤية 2030 من وجهة نظر المشاركين في الاستبانة هي إنشاء مسارات فرعية متخصصة داخل القسم وذلك بنسبة مئوية (35.90٪)، تلي ذلك إنشاء كلية تصميم متخصصة وذلك بنسبة مئوية بلغت (30.77٪)، فيما جاء مقترح التنسيق مع المؤسسات الرسمية المسؤولة عن سوق

العمل لبناء خطط القسم في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة مئوية بلغت (24.79٪)، وأخيرًا جاء كلٌّ من تكثيف تعلم التكنولوجيا داخل برنامج القسم، وتطوير وتنمية أداء أعضاء هيئة التدريس بالقسم في المراتب التالية وذلك بنسبة مئوية بلغت (4.27٪) لكل منهما. وهذه الحلول المقترحة تتوافق في مجملها مع ما أورده الخبراء الذين شاركوا في المقابلة الشخصية حول هذا السؤال.

ثانياً: نتائج المقابلة الشخصية المتعلقة بالسؤال الثالث:

قدم الخبراء المشاركون في المقابلة الشخصية عدداً من الحلول يمكن من خلالها زيادة الملاءمة بين خريجي قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود وبين سوق العمل وفق رؤية 2030، وقد أجمع المشاركون على ضرورة التنسيق المسبق بين القسم المعني وبين الجهات ذات العلاقة في سوق العمل السعودي كوزارة العمل، وكذلك القطاع الخاص لمعرفة الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وبناء الخطط وفق تلك الاحتياجات. وهذا الاقتراح من قبل المشاركين قد يكون من أهم الحلول التي خلصت إليها الكثير من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت مواءمة مخرجات التعليم العالي وسوق العمل السعودي مثل دراسة الباحسين (2006)، ودراسة العتيبي (2007)، ودراسة التركستاني (2005). ومن المقترحات المهمة أيضا التي أشار إليها الخبراء إنشاء أقسام أو كليات متخصصة في المجالات التي يحتاج إليها سوق العمل السعودي كأقسام وكليات التصميم. وهذا الحل من وجهة نظر الباحث قد يكون من أهم الحلول التي ينبغي على الجامعة الالتفات لها؛ وذلك لأن مجالات التصميم من المجالات التي يحتاج إليها سوق العمل، وكذلك لأن العاملين في هذه المجالات من السعوديين لا يتجاوز 10٪ (الزهراني، 2016). وهذا المقترح من شأنه أن يمد سوق العمل بالمتخصصين وكذلك يساهم في حل مشكلة البطالة. كذلك فإن هناك توافقا بين آراء الخبراء والمسؤولين الذين شاركوا في المقابلة الشخصية حول ضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل وإدخالها ضمن المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب في القسم لزيادة الملاءمة مع احتياجات سوق العمل السعودي.

ومن الحلول التي قدمها المشاركون في المقابلة الشخصية لرفع مستوى ملاءمة مخرجات قسم التربية الفنية مع سوق العمل السعودي ضرورة الاهتمام باللغة الإنجليزية، وتكثيف مقررات اللغة الإنجليزية في مجال التخصص بما يفيد سوق العمل؛ وذلك لأن اللغة الإنجليزية تعد من أهم متطلبات سوق العمل السعودي الحديث، وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه أغلب الدراسات التي تناولت الشأن السعودي كما تم عرضها في هذه الدراسة، والتي أكدت على الاهتمام باللغة الإنجليزية كأحد المفاتيح المهمة لسوق العمل السعودي

الحديث والمستقبلي.

وفي الختام يمكن القول إن هذه الدراسة أكدت من خلال نتائجها على عدم ملاءمة مخرجات برنامج التربية الفنية بجامعة الملك سعود مع احتياجات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة 2030 إلا في مجال التعليم على وجه التحديد والمجالات المساندة له كمجالات المتاحف والبحث العلمي، أما بقية القطاعات التي يشملها سوق العمل السعودي فإن مخرجات البرنامج لا تتوافق معها، وأظهرت النتائج أن أهم الأسباب التي تمثل عائقاً في عدم ملاءمة مخرجات البرنامج لسوق العمل السعودي هي أن هذا البرنامج معد لتخريج معلمين متخصصين في المقام الأول وليس مهيأ بعد لتخريج طاقات بشرية تعمل في المجالات الصناعية أو في مجالات التصميم المختلفة.

ومن أهم الحلول التي قدمها المشاركون في هذه الدراسة والتي يمكن أن تزيد ملاءمة مخرجات هذا البرنامج مع سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة 2030 هي إنشاء كلية تصميم متخصصة تشمل التصميمات الصناعية وتصميم الجرافيك والتصميم الداخلي التي يحتاجها سوق العمل السعودي حالياً ومستقبلاً، وكذلك إنشاء مسارات فنية متخصصة تتوافق مع سوق العمل. كما اقترح المشاركون في هذه الدراسة أن يكون هناك تنسيق بين قسم التربية الفنية المعني بهذه الدراسة وبين القطاعات المستفيدة في سوق العمل لبناء الخطط الدراسية المستقبلية بناء على الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

التوصيات:

بناء على نتائج هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- مراجعة قسم التربية الفنية بجامعة الملك سعود لخططه الحالية، وبناء خطط حديثة تتوافق مع متطلبات سوق العمل المستقبلية ومع رؤية 2030.
- تبني قيادة الجامعة إنشاء كلية تصميم متخصصة؛ لأنها ستكون المصدر الرئيسي لإمداد سوق العمل المستقبلي باحتياجاته من الموارد البشرية المتخصصة في جوانب التصميم المتعددة وفي الجوانب المساندة لها.
- عقد شراكات ملزمة بين الجامعة وبين الشركات والمؤسسات العالمية التي تعمل في سوق التصميم السعودي لتدريب الطلاب وإكسابهم الخبرات اللازمة قبل تخرجهم من الجامعة.
- تقدير الاحتياجات الفعلية لسوق العمل السعودي من القوى البشرية وفق المؤسسات الحكومية الرسمية كوزارة العمل ومصلحة الإحصاءات، واستحداث التخصصات الجامعية المطلوبة لسوق العمل أو تطوير الموجود منها بناء على تلك الاحتياجات.

- استحداث دورات تدريبية مكثفة ودبلومات مهنية للعاطلين عن العمل وتوجيههم نحو المجالات التي تعاني من شح في الموظفين في سوق العمل؛ لسد عجز تلك المجالات والحد من مشكلة البطالة في ذات الوقت.

***

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الباحسين، سامي (2006). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لاحتياجات سوق العمل الخاص. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة* – جامعة الملك عبدالعزيز، 1(10)، 87-104.

التركستاني، حبيب الله (2005). المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. *ورقة عمل مقدمة في فعاليات وثيقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالرياض*، 27-30/ 1/ 2005م.

التريكي، مصطفى؛ والنقراط، أحمد (2013). قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل. *المجلة الجامعية – جامعة الزاوية، 2*(15)، 105-126.

الحاتم، ابتهاج (2017). *استحداث مشاريع ريادية في مجال الطباعة المعاصرة تحقيقاً للتنمية المستدامة في ضوء رؤية 2030*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

حسن، صادق (2016). المواءمة بين سوق العمل والتعليم. *مجلة دراسات البيان- مركز البيان للدراسات والتخطيط، 4*(9)، 71-98.

الحسيني، سليمان (2016). رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديمين والطلبة. *بحث مقدم في المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي*، الخرطوم، 9-11/ 2/ 2016.

الحيدر، محمد (2017). *قطاع الأعمال السعودي ينفذ مبادرات لتحقيق أهداف رؤية 2030*. صحيفة الرياض، 30 أبريل 2017، 642، 26.

رؤية 2030. (2017). رؤية المملكة العربية السعودية 2030، http://vision2030.gov.sa.

الزامل، عبدالرحمن (2002). مستقبل سوق العمل في المملكة العربية السعودية بعد جيل من الآن. *منتدى الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بالرياض*، 19-21 أكتوبر 2002م.

الزهراني، معجب (2016). دور أقسام التربية الفنية وأقسام التصميم الداخلي بالجامعات السعودية في قطاع التصميم الداخلي. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، الجمعية الأردنية لعلم النفس، 5(4)، 411-427.

الصبان، خديجة (2013). الملاءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. *منتدى مركز الخليج للأبحاث والعلوم الاجتماعية والإنسانية*، دبي 9-10/ 3/ 2013.

الظالمي، محسن؛ والإمارة، أحمد؛ والأسدي، أفنان (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل. *مجلة الإدارة والاقتصاد، 9*(34)، 147-171.

العبودي، منال. (2017). *صناعة الإعلان ودورها في تنمية ريادة الأعمال بما يحقق رؤية 2030*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

العتيبي، منير (2007). تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي. *المجلة التربوية – جامعة الكويت، 5*(23)، 7-31.

علي، أحمد (2009). سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني مع احتياجات سوق العمل. *ورقة مقدمة إلى الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل*، القاهرة، 9-11/ 11/ 2009.

العليان، عبدالرحمن (2016). *الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل السعودي*، صحيفة الشرق، 17 أغسطس 2016، 452، 21.

محمود، صباح؛ وقدوري، فائق (2009). نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصاد* – كلية الإدارة والاقتصاد، 16، 25-52.

الميمان، منصور. (2012). تطوير البرامج التدريبية لتلبية احتياجات سوق العمل ومعالجة مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية. *المؤتمر الدولي لتكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص*، الأردن، 25-28 / 3/ 2012.

الهيئة العامة للإحصاء (2017). *مسح القوى العاملة، الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية*.

https://www.stats.gov.sa/ar/survey/12438

وزارة التعليم (2017). *التعليم ورؤية المملكة العربية السعودية 2030*.

https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/vision2030.aspx

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية (2016). *تحقيق مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020 انطلاقاً من رؤية المملكة 2030*.

https://mlsd.gov.sa/ar/content/goals-policies

يونس، مجدي. (2011). مدى ملاءمة خريجي الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل السعودي. *دراسات وبحوث، 3*(55)، 13-30.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abrego, L., & Gonzales, G. (2010). Blocked Paths, Uncertain Futures: The Postsecondary Education and Labor Market Prospects of Undocumented Latino Youth. *Journal of Education for Students Placed at Risk, 15*(1), 144-157.

Aracil, A., & Velden, R. (2008). Competencies for young European higher education graduates: labor market mismatches and their payoffs. *Higher Education, 55*(2), 219-228.

Asmari, M. (2008). Saudi Labor Force: Challenges and Ambitions. *Journal of King Abdulaziz University-Arts and Humanities. 16*(2), 41-97.

Bach, S. & Wittenberg, E. (2017). Education is the driving force for labor market integration: Seven questions for Stefan Bach. *DIW Economic Bulletin, 7*(4), 44-59.

Bille, T. (2008). Labor market and education for artists and the creative industries, some descriptive results from Denmark. *Journal of Education and Work, 21*(5), 17-29.

Carla, C. (2017). Can arts-based interventions enhance labor market outcomes among youth? Evidence from a randomized trial in Rio de Janeiro. *Labour Economics*, 45, 131-142.

Cohen, D. and B. Crabtree. (2006). *Qualitative research guidelines project*. Retrieved from http://www.qualres.org/

Etro, F., Marchesi, S., & Pagani, L. (2014). The Labor market in the art sector of Baroque Rome. *Economic Inquiry,1*(53), 365-387.

Giles, P. & Drewes, T. (2001). Liberal arts degrees and the labour market. *Perspectives on Labour and Income, 7*(2), 28-33.

Marklein, M. (2012). Liberal arts education lends an edge in down economy. *USA Today*, January 25, 2012, 458, 9.

❊ ❊ ❊